توليفة لجلسة "الجندر والصراع واللاجئون" للحالة السورية

عبد المطلب محسن الأمين

في مقدمّة هذا البحث وقبل التطرّق إلى الحالة المزرية التي وصلت إليها معظم اللاجئات السوريات في لبنان بفعل النزاعات المسلّحة الحاصلة فوق الأراضي السورية، كما تجسّد في مقطع من الفيلم "نحن مو هيك" من إخراج كارول منصور، يجدر الإشارة بنا إلى أن استضعاف المرأة وتسلط الرجّل كانا حاضرين بالخفاء - إلى حدّ ما - داخل البيوت السورية تحديداً، لكن صواريخ الحرب جاءت لتخلق شقّا في جدران هذه البيوت، فتظهر تلك الغطرسة الأبوية الذكورية للعلن، لنطرح السؤال التالي على أنفسنا: هل يمكن أن تكون الظاهرة السورية حاضرة في كل منزل عربيّ تشرّب في الماضي ومازال، ذات الأفكار التّي تهمّش المرأة انطلاقا من تشريعات دينية ووصولنا إلى اعتقادات تربط ما بين المرأة والشرف؟ وهل ثوب الديموقراطية الفضفاض وشعارات كال "المرأة نصف المجتمع" وكل قوانيننا التّي تم النضال عبر السّنين كي تنالها المرأة، تسقط في حالات الطوارئ كالنزاع المسلّح؟

هذه الفرضيات التي أطرحها ليست من العدم، بل إنها تظهر جليّا في مقابلة "سمر"، اللّاجئة السورية التي فضّلت أن تُخفي وجهها وإسمها في الوثائقي، كما كانت تخفي خلف جدران منزلها في الزبداني الدافع الذي جعلها تنجب خمسة أطفال مع أنها لم تُرد أكثر من طفلين في بادئ الأمر، فهي تبدو رزينة في تفكيرها وكانت تسعى للأفضل لعائلتها، وكانت من ذوي الدخل والمعيشة المتوسط في المجتمع السوري، لكن أفكار زوجها والمجتمع الأبوي كانت ومازالت ذي مستوا متدني إلى حد قد يصل إلى أن يُسهب الرجل في إنجاب الأولاد باحثا عن صبيّ يحمل إسمه، من غير النظر وتقدير أي ظروف اجتماعية واقتصادية قد يظلم زوجته وبناته فيها، إلى حد مجيء صبيِّ يحمل اسمه، واضعا بذلك أخواته البنات على الهامش. الموضوع ليس عبثياً، فهو قد يصل بالرجل إلى الزواج بامرأة ثانية علّها تُنجب له صبياّ ضاربا زواجه الأول عرض الحائط. في استكمال للمقابلة مع سمر، نجد أن صدمة الانتقال من

مستواً معيشي معين في سوريا إلى اللجوء في لبنان جعلت حالتها النفسية في وضعة يُرثا له، ومع ذلك لا يراعي زوجها هذا الإجهاد الفكري الّذي يُكبّل سمر من أن تفكرّ بأمر غير تأمين الأفضل لبناتها مع تغير الظروف، ففي سوريا كان الأفضل لبناتها الذين تبلغ أعمارهن السادسة عشرة ثم الرابعة عشرة ثم العاشرة، أن يستكملن تعليمهن الأكاديمي وصولا إلى الجامعة، ومن ثم يُفكرن بالاستقلال والزواج. لكن ومع تغير الظروف في لبنان، أصبح أكثر ما يمكن للأهل تقديمه لبناتهم، أن يتم تزويجهن للتخلص من أعبائهم المادية أولا ولكي لا يتم حرمانهن من أي شيء ثانيا، أما ثالثا فلكي يتم حماية "شرف" البنات اللاجئات من أي تحرش أو اغتضاب قد يُدمر سمعتهن للأبد، حيث أن الهاجس من هذا الكابوس تضاعف خلال الفوضا والحرب واللجوء إلى بيئة ومجتمع يجهلونه. ما يقلق سمر في هذا الإطار، هو ابنتها التي مازالت تبلغ من العمر الرابعة عشرة، حيث تجهل سمر كيفيّة اخبارها تفاصيل أكثر عن العلاقة الجنسية الحاصة في الزواج، فموضوع الدورة الشهرية مازال مستحدثا لديها ولم يحدث سوا ثلاث مرات قبل خطبتها، الأمر الذي يجعل سمر تقّر أن زواج القاصر هذا خطأ فادح لكنه أفضل الحلول لهاوللعائلة. أمّا ما يزيد الأمور سوء، هو عدم مدارات زوج سمر لكل ذلك، وإلحاحه على تلبية سمر لرغباته الجنسية كون هذا في معتقداته من واجبها، ما قد يجعلنا نتوقع أن الاغتصاب الزوجي قد يكون حاصلا في عائلة سمر وغيرها من العائلات السورية اللاجئة، لنستخلص أن الاغتصاب الزوجي مباح إلى درجة أن قد يحمي الفتاة من الاغتصاب العلني ويصبح حاصلا بين جدران مغلقة. إضافة إلى كل ما تقدّم، تشتكي سمر زوجها في المقابلة الّذي لا يفوّت فرصة لرفع صوته وإذلال زوجته في الحارة التي يعيشون فيها عند كل خلاف وشجار، حيث يجدها الحلقة الأضعف لتبرير الوضع المزري الذي وصلت عائلتهم إليه، وهذه دلالة أخرى على مدى تمادي الرجل في التعالي على زوجته، غير آبهٍ لكل الظروف التي تمر بها.

أما اليوم وبعد مرور ثمانية سنوات على قصة سمر، نجد أنها ليست سوى واحدة من آلاف القصص التّي قد يحضر فيها وابلٌ من الانتهاكات لحقوق المرأة في وسط اللجوء السوري. فالغريب هنا أنّنا لا نستطيع

وضع عنوان واحد للمقابلة التي كانت مع سمر، هل هي قضية زواج قاصرات؟ أم تعنيف أسري؟ أم اعتصاب زوجي؟ أم تمييز عنصري ضد اللاجئات السوريات؟ أم إطار كبير لنظام ذكوري أبوي اجتر معه كل هذه القضايا والانتهاكات؟ فجملة سمر "نحنا مو هيك، بس مضطرين نكون هيك"، تجسّد مدى سرعة وتيرة التحول والتغير في المبادئ والقيم نتيجة النزوح، فقضية حرمان الأطفال من التعليم بدت ثانوية أو هامشية بمقابل الزواج المبكر. أمّا ما يجدر الإشادة بها هنا، هي جرأة سمر التّي تمثّلت في حديثها عن محظورات في المجتمع التقليدي، وتحديداً عند تطرقها إلى إرغامها على تلبية حاجات زوجها الجنسية في إطار الاغتصاب الزوجي.

بالعودة إلى فرضية أن تركيبة النظام الأبوي هي التي تزيد من تهميش المرأة في حالات الطوارئ كالنزاع المسلح، طرح قضية سمر كاملة يجلنا نعيد تدوير حجّة سمر بتزويج بناتها للتخفيف من أعباء الأسرة ولكي يتسنى لهن مستوى معيشي أفضل، فلنفترض أن أولاد سمر الخمسة كانوا كلهم صبية، كانوا حين إذن سيلتحقون بسوق العمل في عمر مبكر كما هي حال الكثير من العائلات السورية اللاجئة، لننتقل من قضية زواج قاصرات إلى عمالة أطفال، فيظل تغييب حق الطفل بالتعليم حاضراً. لذلك نجد أن هذا التفكير الدائم بأن المرأة هي الحلقة الأضعف العاجزة عن إعالة أهلها أو أسرتها، هو صلب المشكلة التي تدفع إلى كل تلك القضايا التي إما تشمل استقواءاً من الرجل أو تهميشا من طرفه، وليس الوضع الاقتصادي السيء أو النزاع المسلح هما السبب في هذا، فهذه الأسباب تقتصر فقط على تسريع وتضخيم ظهور هذه القضايا التي قد تنفجرعند أول أزمة تواجه العائلة.

في ختام هذه التوليفة لمقابلة سمر، وبعد القيام ببعض البحث حول وضع اللاجئات السوريات في دول أخرى غير لبنان، نجد أنه وبعد عشر سنوات من الحرب والنزوح، وبعد حملات تمكين المرأة السورية بشكل خاص في دول أوروبية أو عربية متقدمة، استطاعة المرأة إلى حد ما أن تفرض نفسها في عملية صنع القرار وفي أن تكون جزء لا يتجزأ من منظومة الأسرة وإعالتها، ذلك نتيجة لعدة أسباب أولها

طبيعة المجتمع المحيط وقوانين البلاد هناك التي تتيح للمرأة أن تؤمن بكيانها وقدرتها على خلق فرص النجاح من العدم. فنحن كمجتمع لبناني مازلنا نقاوم الانتهاكات الحاصلة عندنا بسبب المجتمع الأبوي، الأمر الذي يزيد من صعوب تمكين المرأة السورية اللاجئة في بيئة كهذه رغم كل الجلسات والمحاضرات الحوارية التي تقوم بها الجمعيات لتمكين المرأة، إضافة إلى التمييز العنصري الذي لمحت إليه سمر في مقابلتها حين تحدثت عن إهانة العاملة في الصيدلية باستنكارها لطلبها محفز لرغبتها الجنسية حيث أنها كلاجئة لا يفترض بها أن تتمتع بحقوق كهذه أو حين تحدثت سمر عن نظرة الشاب اللبناني للمرأة السورية على أنها لقمة سهلة ورخيصة لتلبية رغبته الجنسية، لذلك فإن المحيط اللبناني يلعب دوراً هاما في جعل عملية تمكين المرأة شبه مستحيلة هنا، فالوضع الحالي للمرأة السورية أصبح أسوأ بكثير مما كان عليه مذ ثمانية سنوات، فإنّنا نجد الاستغلال لتدهور الوضع الاقتصادي في إجبار المرأة السورية التي قد تعمل في الزراعة أو أعمال التنظيفات على الرضوع لأجور زهيدة تكرّس أشد أنواع العبودية وأقساها، خاصة في ظروف كهذه.